دراسة تحليلية لاثر مبادئ الحوكمة المؤسسية على تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية

طلال ناصر بن بحلق
وزارة التربية– الكويت

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف على أثر مبادئ الحوكمة المؤسسية التي تتمثل في (مبدأ الشفافية، ومبدأ المساءلة، ومبدأ المسؤولية، ومبدأ العدالة) على تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات الكويتية المدرجة في بروصة الكويت. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة. حيث تم اعتماد 274 استبانة لغايات التحليل بعد توزيعها على المدراء الماليين والأداريين ومعدي التقارير المالية ورؤساء الأقسام والمحاسبين والمراقبين الماليين ومدققي الحسابات للشركات قيد الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابيّ لمبادىء الحوكمة المؤسسية على تعزيز موثوقية التقارير المالية في الشركات قيد الدراسة، حيث إنّ أكثر المبادىء تأثيراً على تعزيز موثوقية التقارير المالية هو مبدأ المساءلة حيث يفسر ما مقداره 0.830%، يليه مبدأ الشفافية حيث يفسر ما مقداره 0.803%، يليه مبدأ المسؤولية حيث يفسر ما مقداره 0.766%، و**أخيراً** مبدأ العدالة حيث يفسر ما مقداره 0.747%. وبناءً على نتائج الدراسة، أوصت الدراسة بضرورة تبني مبادىء الحوكمة المؤسسية بإنشاء لجان للحوكمة تهتم بتصحيح بالانحرافات الداخلية وتصويب التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: *الحوكمة المؤسسية، مبادئ الحوكمة، موثوقية التقارير المالية، شركات الاتصالات، الكويت.*

An analytical study of the impact of institutional governance principles on enhancing the reliability of financial reports issued by telecommunications companies listed on the Kuwait Stock Exchange

Abstract

This study aimed to identify the impact of institutional governance principles (transparency, accountability, responsibility, and justice) on enhancing the reliability of financial reports issued by Kuwaiti telecommunications companies listed on the Kuwait Stock Exchange. To achieve the objectives, descriptive and explanatory methodology was implemented in this study. 274 valid questionnaires were obtained for analysis, after being distributed to financial and administrative managers, financial report authors, department heads, accountants, financial observers, and auditors of the companies under study. The results of the study showed that there is a positive impact of the principles of institutional governance on enhancing the reliability of financial reports in the companies under study. The most influential principle on enhancing the reliability of financial reports is the principle of accountability where 0.830% is explained, followed by the principle of transparency where 0.803% is explained, followed by the principle of responsibility where 0.766% is explained, and finally the principle of justice where 0.747% is explained. Based on the results of the study, the researcher recommended the need to adopt the principles of corporate governance by establishing governance committees to correct internal deviations and correct financial reports.

Keywords: *Institutional Governance, principles of governance, reliability of financial reporting, telecommunications companies, Kuwait.*

المقدمة:

إنَّ العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين شهدا تحولات وتطورات اعترت المجال الاقتصادي بدورها شكلت خطراً كبيراً هدد النظام المالي المحاسبي في كافة الشركات الكبيرة والصغيرة على حدٍ سواء، مما أجبرها على اتباع أساليب أكثر مرونة لتجويد أدائها المالي والإداري لتتمكن من خوض المنافسة والمحافظة على ديمومتها وبقائها في ظل تدني مستوى الأداء، والتخبط بالمهام والهدر بالموارد والتنازع في الصلاحيات لمختلف الإدارات (Al-Wakil, 2021)؛ وكنتيجة

حتمية لذلك برز مفهوم الحوكمة المؤسسية بشكل متزايد، وذلك كونها أحدى الأساليب الإدارية المحاسبية المتطورة التي توظفها الشركات لصون حقوق أرباب المصالح، بما يعكس كفاءتها في استثمار مواردها واستشرافها للمخاطر المحتملة، وإرساء غاياتها وأهداف الأطراف ذات العلاقة، والوصول إلى مستوى مقبول في الأداء المالي والإداري (Musa, 2021).

تمثلت البدايات الأولية لمفهوم الحوكمة المؤسسية تحديداً عام 1976م وذلك فيما نشرته الجريدة الرسمية للحكومة الفيدرالية الأميركية، وتطرقت إليه هيئة الأوراق والأسواق المالية في مشاكلها الاقتصادية والمالية، بل وجعلته من أولوياتها، وفي أعقاب الثمانينات، بدأت تطفو على السطح مسألة حوكمة الشركات ونالت قدراً وافراً من الاهتمام من كبرى المؤسسات المالية: كصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية، والبنك الدولي حيث تجلت أسس الحوكمة بشكل واضح في تقاريرها المالية (Salman & Laouisset, 2020)؛ وفي القرن الحادي والعشرين شكلت الحوكمة أحد أهم متطلبات الإدارة الحكيمة في الشركات على تباينها، وإحدى آليات اتمام عمليات الإصلاح المحاسبي عن طريق دعم مبادئ العدالة والوضوح والشفافية والإفصاح، والمساءلة والمتابعة، وإيضاح المهام ورسم العلاقات بين جميع الأطراف ذات الشأن، بما يكفل الاستفاده من موارد الشركة بشكل كفؤ بغية تحقيق الأهداف المسطرة (Osmani & ksna, 2020).

وفي ضوء ما ورد آنفاً، اهتمت كثير من المؤسسات بدراسة وتحليل مفهوم الحوكمة المؤسسية، ومن أبرزها صندوق النقد الدولي، والبنك المركزي، ومنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية، إذ أصدرت أسس الحوكمة عام 1999م كنتيجة حتمية للأزمات المالية العالمية المتسارعة، وتفاقم الفساد المالي والإداري المحاسبي في المؤسسات، من هنا أيقنت هذه المؤسسات الدولية أن تركيز الاهتمام بمبادئ الحوكمة يضمن حماية المساهمين من أي صعوبات مالية ومحاسبية متوقعة، ويحقق أداء أفضل لها، ويمكنها من بلوغ أهدافها، وذروة هذه الأهداف هو تحقيق الميزة التنافسية وتعظيم الربحية (Naga, 2019).

تعد الحوكمة المؤسسية منطلق أساسياً ينبغي أن تستند عليها الوحدات الاقتصادية، فهي ليست هدفاً بحد ذاتها بقدر ما أنها أداة فاعلة لبلوغ مستوى مرموق من الأداء، وطريقة لمجابهة الفساد الإداري والمحاسبي، وانعاش الاستثمار، وتفعيل سوق الأوراق المالية، من هنا حرصت كثير من الشركات ومنها شركة الاتصالات على ضرورة تعزيز أسس الحوكمة وبالأخص العدالة والمسؤولية والشفافية، الإفصاح والمساءلة، والمعالجة المحاسبية للمعلومات والبيانات والتقارير المالية بكافة عملياتها المحاسبية (Mohan & Chandramohan, 2018)؛ وتم النظر لمهام المحاسب والمدقق المالي

والمراجع على اعتبار أنها إحدى آليات حوكمة الشركات، وأن تعميق هذه المبادئ بمثابة ضمانة لحقوق المساهمين والأطراف ذات العلاقة، بسبب تشابك الشركات بعده جهات جوهرية كالمساهمين والعملاء والمستثمرين، وجميع هذه الأطراف ترنو للإطلاع على الوضع المالي للشركة، من هنا برزت الحاجة الماسة لتعزيز الثقة والموثوقية بالمعلومات المحاسبية والتقارير المالية المنبثقة عن الشركة (Akkar & Sultan, 2020).

وتبرز أهميتها كما يلخصها Al-Harbi (2021) وAl-Rais (2019) في التوجية والرقابة على العمليات التشغيلية للمؤسسات، فضلاً عن أنها عنصر هام في تجويد الكفاءة الاقتصادية والثبات الاقتصادي والمالي، كما أنها وسيلة فاعلة للقضاء على الفساد المالي والمحاسبي، تسهم في إرساء النزاهة والاستقامة والحيادية لجميع العاملين في المؤسسة بدء من مجلس الإدارة ووصولاً إلى العاملين في الإدرة الدنيا، علاوة على إسهامها المباشر في تحقيق الاستقامة العظمى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية لا سيما فيما يختص بالضبط الداخلي، والمحافظة على مصالح كافة الأطراف، وإرساء أهداف المؤسسات بصورة قانونية واقتصادية سليمة.

وأضاف Al Qasim وAbu Bishara (2019) إلى أن الحوكمة المؤسسية تتطلع إلى تعميق الثقة في الاقتصاد القومي، والحفاظ على حقوق الأقلية "صغار المساهمين"، والنهوض بالقطاع الخاص ومساندة قدراته التنافسية، والبحث عن فرص عمل جديدة، وتجسيد دور سوق المال وتمكينه من تعبئة المدخرات، ورفع معدلات الاستثمار، وتحقيق المزيد من معدلات النمو. وعلى مستوى الشركة يكمن الهدف الرئيس منها إرساء الشفافية والعدالة والإفصاح، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وتحقيق الحماية للمساهمين (Bassem, 2019). ويؤكد (Alazemi & Al Omari, 2020) أنّ وظيفة المحاسبين ومراقبي الحسابات في تفعيل الحوكمة يتمثل في مجابهة الفساد المحاسبي والمالي، عن طريق الإفصاح والشفافية عن جميع ما يتعلق بالقوائم المالية ومخرجاتها، وتقييم الموقف المالي والأداء، وتيسير سبل الوصول للمعلومات المالية لاتخاذ القرار بشأنها، وصياغة استراتيجيات عمل فاعلة تنسجم ومصالح الأطراف والمساهمين، وتطبيق معايير العدوالة والمساءلة بشكل جدي لمنع الوقوع بالأزمات الاقتصادية بما يضمن استمرارية الشركة وعملها.

كما تعاظم الاهتمام بمبادىء الحوكمة المؤسسية في الدول المتقدمة والناشئة، نظراً لما تقدمه من محاسن ومزايا يمكن تلخيصها بالنقاط التالية التي طرحها (Al-Marwan et al., 2021):

1- مبدأ الشفافية: يستند هذا المبدأ على خلق بيئة عمل تتسم بالوضوح والصدق بحيث يتم توظيف السياسات المحاسبية داخل الشركة، وينعكس ذلك على أداء جميع الأقسام بالشركة، وكما تعني أيضاً إيضاح الأساليب وصحة ومصداقية تقديم المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بالوحدات والمؤسسات الاقتصادية.

2- مبدأ العدالة والمساواة: ويقصد بها احترام حقوق مختلف المجموعات وأرباب المصلحة في الشركة، إذ تفرض مبادئ الحوكمة إرساء المساواة بين المساهمين، وتقديم المعلومات اللازمة لكافة المساهمين في الوقت المناسب، كما ويعد مبدأ عدم تضارب المصالح واتباع السلوك الأخلاقي من أبرز أسس االعدالة والمساواة. فعند تعارض مصلحة الفرد الشخصية بأي شكل كان على المصلحة العامة أو مصالح الشركة أو حتى المساهمين فهذا يؤكد وجود خلل في تفعيل مبدأ العدالة والمساواة.

3- مبدأ المساءلة: وتشير لتقييم العمل بشكل دوري، وإخضاع الفرد لمحاسبة الأداء، وترنو لإخضاع جميع العاملين للمساءلة وفقاً للظروف والحاجة لذلك، وارجاع الحقوق لأصحابها، والتعامل معهم سواء أمام القانون، وعدم التفريق بينهم، وأن يطيل ذلك كافة جوانب العمل المحاسبي والإداري والمالي، ضمن تشريعات تكفل ذلك، كما وتهتم المساءلة بالمدخلات أكثر من الموارد، وتركز على العمليات ومناسبتها مع القوانين والإجراءات، وتدرس مستوى الخدمة المقدمة ومدى رضا الزبائن عنها، كما تعكس النتائج كمية ونوعية المنتجات المقدمة عن طريق المخرجات لإرضاء العميل.

4- مبدأ المسؤولية: وهو اتّباع السلوك الأخلاقي الملائم والسليم بمعنى وجود مسؤولية أمام كافة الأطراف ذو العلاقة. فتفعيل معايير الحاكمية يحقق الانضباط ويساعد على بقاء وديمومة الشركات مما يضمن الانضباط صون لحقوق المساهمين، والتقيد بالإفصاح لتحقيق العدالة والشفافية، وانتخاب أعضاء منفصلين عن مجالس الإدارة يتمتعون بالخبرة والاختصاص لتفعيل الرقابة الذاتية، وفرض العقوبات للحد من استغلال أعضاء مجالس الإدارة والمديرين لحقوق المساهمين من خلال تسريب المعلومات الخاصة بالشركة.

وفي هذا الصدد، فقد تنبهت كثير من الشركات ومنها على سبيل المثال لا الحصر شركة الاتصالات النقالة إلى ضرورة دعم مبادئ الحوكمة المؤسسية ضمن تقاريرها المالية المطروحة، بشكل يوجد لها الموثوقية والمصداقية بوجه جميع الأطراف الداخلية والخارجية (Musa, 2021).

وعن أهمية الموثوقية فهي أحد المرتكزات المحاسبية التي تحول بالبيانات المتقدمة من القوائم والبيان المالي لتصبح أكثر فائدة يّستنار بها عند اتخاذ القرار السليم (Naga, 2019). ويمكن تعريفها بأنها: القدرة على استناد المعلومات المحاسبية من طرف مستعمليها دون تردد أو خوف، ذلك عن طريق أخذها بعين الاعتبار للمصداقية والشفافية وإمكانية التأكد منها، وخلوها من الأخطاء." (Arab Society of Certified Public Accountants, 2011, p: 48).

ويتفق Khanfar و Almatarina (2006) أن دعم موثوقية التقارير المالية الصادرة عنها خطوة فاعلة لتقييم فحوى هذه التقارير واختيار الملائم من بينها، والذي من شأنه يؤدي دوراً هاماً في اتخاذ القرارات المالية والإدارية والاستثمارية. كما ويؤكد Ben-Bahlaq (2020) أنّ لتعزيز الموثوقية ضمن التقارير المالية يفترض أن تتمتع بجمله من الخصائص، ومن أبرزها ما يلي:

أ- صدق التعبير: بمعني أن تعبر بيانات التقارير المالية عن المجريات الاقتصادية والمحاسبية والإدارية والمالية بشكل سليم، وتتلاءم والأحداث المراد طرحها وتوفيرها في التقارير بكل إخلاص وأمانة.

ب- الإفصاح بكل أمانة عن المضمون الحقيقي التي ترنو إليه.

ت- انسجام القيم التقنية مع المفاهيم المتداولة لوصف الأحداث الاقتصادية.

ث- الحيادية، ويقصد بها عدم التفرقة أو التحيز لجماعة بعينها من مستخدمي البيانات على حساب جماعة أخرى، فتعارض المصالح يقلل من درجة موثوقية المعلومات المحاسبية الصادرة.

ج- عدالة البيانات المتضمنة في البيان المالي بحيث ترضي شريحة واسعة من مستخدميها.

ح- الموضوعية وقابلية التأكد، بمعني انسجام وتلائم نتائج القياس المتحصل عليها، والقدرة على التوصل لنتائج مطابقة لها، ومن الممكن التأكد من صحتها إذا ما تم استعمال الطرق والأساليب نفسها لقياس المعلومة.

وفي هذا الإطار أجرى (Almaqtari,et.al., 2021) دراسة بحثت في أثر آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية اخذه بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الهندية، وكذلك التعرف مدى تقييد الشركات المالية المسجلة في بورصة بومباي والبالغ عددها (79) شركة بتفعيل آليات حوكمة الشركات. وأسفرت نتائجها وجود أثر إيجابيّ كبير لبعض آليات حوكمة الشركات على جودة تقاريرها المالية، وجاءت لصالح جودة التدقيق، يليها باقي الأليات بنفس التأثير.

في حين هدفت دراسة Al-Harbi (2021) إلى الكشف عن أثر حوكمة الشركات على جودة البيانات المالية للبنوك المسجلة في السوق المالية السعودية"تداول"، وخلصت نتائجها إلى وجود مستوى مرتفع من جودة التقارير المالية للبنوك قيد الدراسة، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) للالتزام بتفعيل بعض آليات الحوكمة، والمتمثلة في حجم مجلس الإدارة، تركز الملكية، وانفصال لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية للبنوك المدروسة، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة Musa (2021) والتي أكدت الدور الفاعل لمبادئ حوكمة شركات الاتصالات السعودية STC على إرساء الشفافية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية، وقد حصل مبدأ العدالة والمساءلة على أثر مرتفع، ومن ثم مبدأ الشفافية والاستقلالية بتأثير بسيط. وكذلك مع نتائج دراسة Khanfar (2019) التي أثبتت وجود أثر إيجابيّ لمبادئ الحوكمة الأساسية على الفافية والإفصاح في التقارير المالية الواردة في تقاريرها المنبثقة عن البنوك التجارية في السعودية.

ولدولة الكويت إنجازات لا مثيل لها في صناعة الاتصالات، نتيجة للتطورات والتحولات التقنية المتلاحقة التي شهدها القطاع في السنوات ال**أخيرة** رغبةً منه في مجاراة عصر التكنولوجيا الرقمية، (Communication and Information Technology Regulatory Authority/CITRA, 2022)؛ بيد أن الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات أكدت وجود انخفاض ملموس للأرباح المتحصلة لشركات الاتصالات المسجلة في بورصة الكويت تهبط إلى أقل مستوى لها منذ أكثر من 7 سنوات، لتسجل 221 مليون كويتي بما يقابل (732) مليون دولار خلال عام 2021م، وبذلك تتراجع ما نسبته 24% سنوياً، ويكمن السبب وراء ذلك في العراقيل والصعوبات الغير متوقعة التي عاشها قطاع الاتصالات الكويتي بسبب جائحة كورونا والإجراءات الرامية لاحتواء تداعيات هذا الفيروس المستجد ، التي قادت إلى تَقَلُّص الاقتصاد وانخفاض أعداد المقيمين والزوار، الأمر الذي أدى إلى انكماش إيرادات القطاع مقابل ارتفاع النفقات التشغيلية (https://www.awalan.com/Article/12409).

وفي ضوء النتائج المالية المتحصلة، لم يكن هناك خيار أمام هيئة أسواق المال الكويتية سوى الاعتراف بجدوى الحوكمة المؤسسية للخروج من هذا المأزق، وذلك بإصدار تعميم على كافة الشركات المدرجة فيها، ومن أبرزها شركات الاتصالات– الهاتف النقال– بضرورة التقييد التام بتعليمات الحوكمة، وانتهاج مبادئها في كافة المجالات، وفي مختلف أنشطتها، انطلاقاً من أن هذه المبادئ تؤدي دوراً جلياً وواضحاً في دعم الموثوقية والمصداقية في بياناتها المالية المنبثقة عن تلك الشركات، وأن هذا يقود في نهاية المطاف إلى إقامة علاقة وطيدة مع المستثمرين داخل وخارج الكويت، فضلاً

عن أنه يوفر بيئة استثمارية آمنة لأرباب المصالح عن طريق الالتزام بالقوانين المحلية والإقليمية والدولية (Al Obaidan, 2020)؛ مما يفرض ذلك على شركات الاتصالات الكويتية ولا سيما الهاتف النقال إلى إبراز العدالة والشفافية والمسؤولية والمحاسبية مع العاملين لديها ضمن تعاملاتها، ومع الأخرى ذات الشأن عن طريق موثوقية بياناتها وتقاريها المالية الصادرة عنها؛ إذ إنّ من مقومات نجاح أي قطاع هو مدى توفر بيانات مالية سليمة وصادقة وصحيحة وتراعي التغيرات التقنية بشكل دوري، كما أن توفر هذه البيانات يؤدي دوراً في تحسين مؤشرات هذ القطاع في المحافل الدولية والإقليمية، ويحفز على الاستثمار في المشاريع الريادية لا سيما بمجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الدولة؛ من هنا جاءت فكرة هذه الدراسة للتحقق واستكشاف اثر مبادئ الحوكمة المؤسسية على تعزيز موثوقية التقارير المالية.

مشكلة الدراسة:

كان للأزمات المالية ومنها تداعيات جائحة كورونا وقع وأثر كبيرين على تراجع وهبوط اقتصاد كثير من الشركات، وبالأخص شركات الاتصالات، فقد كشفت الأزمات النقاب عن ضعف الإدارة وافتقارها للرقابة، وعدم مراعاة الشفافية والإفصاح والثقة في تقاريرها، وقيام مجلس الإدارة باتخاذ القرارات بشكل منفرد وسريع، وعدم متابعة التنفيذ وافتقار مبدأ المساءلة والمسؤولية الذي أثر سلباً على موثوقية ومصداقية بياناتها المالية، وهذه العوامل مجتمعة ساهمت في انخفاض مستوى الثقة لدى المساهمين وأرباب المصلحة في القوائم المالية المقدمة من الشركات، التي يتم الرجوع إليها غالباً عند صنع القرارات الخاصة بالمحافظة على رأس المال، الأمر الذي يعكس الحاجة الماسة لإعادة النظر من جديد في الأسلوب الذي تنتهجه شركات الاتصالات، فالحوكمة هي الخيار الأمثل لتطبيق الأدوات الرقابية المحاسبية والمالية والإدارية داخل المؤسسات، من أجل ضمان إيجاد الشفافية والمسؤولية والمساءلة والعدالة في معلوماتها المحاسبية وتقاريرها المالية التي تصدرها؛ لذا تركز اهتمام شركات الاتصالات أكثر من أي وقت مضى على انتهاج مبادئ وآليات الحوكمة لتوفير قوائم مالية تتسم بدرجة عالية من الشفافية والمسؤولية والعدالة والمساءلة والاستجابة لأولويات أصحاب المصالح ، مما يوحد الهدف ما بين المحاسبة والحوكمة وهو الثقة في تقاريرها وبياناتها المالية المنشورة.

وبالإطلاع على نتائج الدراسات السابقة ومنها دراسة كل من (Al-Harbi, 2021) و Al-Tahir & belghoul, (2021) و(Akkar & Sultan, 2020) و(Ahmad, 2019) فقد أشادت بأهمية تفعيل مبادئ الحوكمة كونها تشكل نقلة نوعية لحماية حقوق أرباب المصالح، وحل متكامل لزيادة ثقة المساهمين وأرباب المصلحة بالبيانات المالية، وهذا من

أنه ينعكس بصورة إيجابيّة على جودة التقارير المالية وما تكتنفه من بيانات مالية، وبالتالي اتخاذ القرارات المالية السليمة حيالها.

وعليه، فقد تنبهت الجهات الرقابية في سوق الكويت للأوراق المالية لضرورة صياغة لائحة لحوكمة الشركات، وأجبرت كافة الشركات، ومنها شركات الاتصالات الكويتية، لإيمانها بأن هذا الإجراء يحقق كثيراً من الآثار الإيجابيّة المختلفة. وبهذا جاءت هذه الدراسة للتحقق واستقصاء أثر مبادئ الحوكمة المؤسسية في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

أهداف الدراسة:

1. إلقاء الضوء على مفهوم الحوكمة المؤسسية، ومبادئها، وأهميتها للشركات.
2. الوقوف على آراء الإداريين والمحاسبين العاملين في شركات الهاتف النقال الكويتية – عينة الدراسة – حول بيان أثر مبادئ الحوكمة المؤسسية في تعزيز موثوقية التقارير المالية.
3. تقديم نتائج ومقترحات وتوصيات قد تفيد متخذي القرارات الإدارية والمالية في شركات الهاتف النقال الكويتية، والجهات المهتمة بالمجال لتفعيل مبادىء الحوكمة المؤسسية في الشركات.

أهمية الدراسة:

- تبرز أهمية الدراسة من أهمية موضوعها الذي تبحث فيه، والدور الجوهري الذي حققته شركات الاتصالات في التنمية الاقتصادية، وكذلك تناول الدراسة موضوعاً محاسبياً معاصراً ومهماً على مستوى القطاع الاقتصادي بصفة عامة، وقطاع الاتصالات – النقال– بصفة خاصة.
- يأمل الباحث من هذه الدراسة أن توسع الخبرة وتدعم ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج، وتفيد على وجه الخصوص المدراء الماليين والإداريين ومجهزي التقارير المالية ورؤساء الأقسام والمحاسبين والمراقبين الماليين ومدققي الحسابات العاملين في الشركات قيد الدراسة لتفعيل مبادئ الحوكمة كونها طريقة مجدية لضمان ثقة المساهمين وأصحاب المصالح المهتمين بالمعلومات المالية، وهذا يؤثر بالإيجاب على جودة التقارير المالية وما تتضمنه من بيانات مالية، تسهم في التوصل لقرارات مالية صائبة.

– يمكن الاستفاده من نتائج الدراسة لتكون نقطة ارتكاز لدراسات أخرى في المجال ذاته، وتزويد المكتبات العربية بأدب نظري جديد في موضوع الدراسة يسترشد به الباحثون عن أهمية الحوكمة كونها من الأساليب المحاسبية التي تضمن جودة التقارير المالية وشفافيتها.

تقدم التغذية المرتدة المناسبة للباحثين والمهتمين بموضوع الدراسة مما ينعكس إيجاباً على شركة الهاتف النقال ويحافظ على بقائها واستمراريتها وبالتالي تحسين أدائها المالي، خاصة في ظل اشتداد حدة المنافسة في بيئة الأعمال.

فرضيات الدراسة:

بالاعتماد على أهداف الدراسة والدراسات السابقة تم صياغة الفرضيات العدمية الآتية:

HO: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمبادئ الحوكمة المؤسسية في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية. ويتفرع منه الفرضيات الفرعية الآتية:

HO_1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمبدأ الشفافية على تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

HO_2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمبدأ المساءلة على تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

HO_3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمبدأ المسؤولية على تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

HO_4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمبدأ العدالة على تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

نموذج ومتغيرات الدراسة:

تم بناء نموذج تصوري لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة كدراسة Khanfar (2019) وAkkar و Sultan(2020) وAl-Harbi (2021) وAl-Tahir وbelghoul (2021)، والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1): نموذج ومتغيرات الدراسة

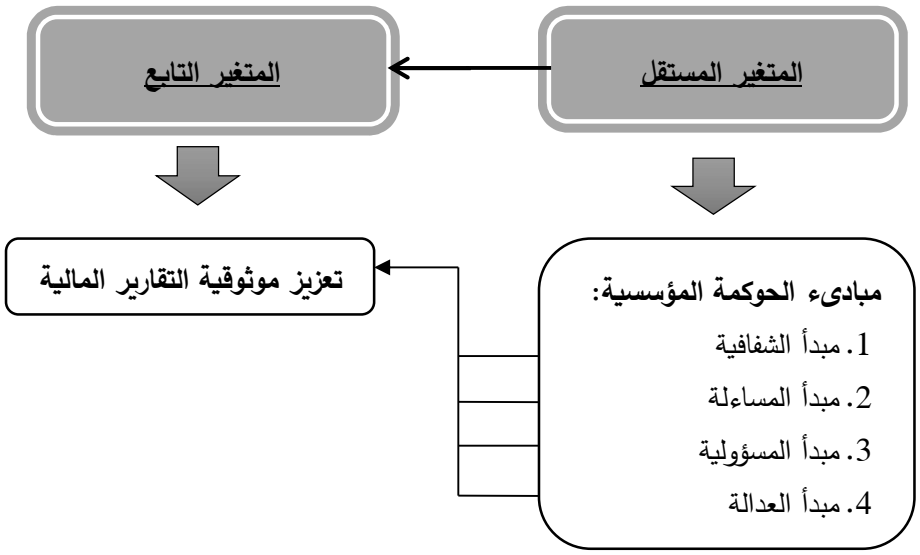

*** المصدر: من أعداد الباحث**

مصطلحات الدراسة:

الحوكمة المؤسسية (Institutional Governance): أسس تنظيمية ولوائح إدارية محاسبية تنظم العلاقات الكامنة بين العاملين في المؤسسات، ممثلة بأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمساهمين، والموظفين بغية إرساء العدالة والشفافية واخضاع إدارة المؤسسة للمساءلة أمام المساهمين، والتأكد من قدرة المؤسسة على تحمل المسؤولية نحو بلوغ مقاصدها واستراتيجياتها طويل الأمد، ومحاربتها لجميع أشكال الفساد المحاسبي والمالي والإداري (Sheriff, 2019). وتعرف إجرائياً بأنها: الدرجة الكلية التي حصل عليها المستجيبون من **أفراد** عينة الدراسة من خلال إجاباتهم على فقرات المجال الوارد في أداة الدراسة – الاستبانة – التي صممها الباحث لتحقيق هذا الغرض.

موثوقية التقارير المالية (Reliability of Financial Reports): تعني صحة المعلومات المقدمة في التقارير المالية وخلوها من الأخطاء أو التميز، واستنادها على مصادر معترف بها بحيث تساعد على توجيه القرارات لتكون أقرب للصواب، وتعتمد الثقة في القدرة على توفير حالة من الأمان والطمأنينة لدى مستخدمي المعلومات متخذي القرار ليتم الاستناد عليها في عملية صنع القرارات المتنوعة (Dick & Missonier-Piera,2010). وإجرائياً تقاس موثوقية التقارير المالية بالدرجة الكلية التي حصل عليها المستجيبون من **أفراد** الدراسة عبر استجاباتهم على فقرات المجال الوارد في أداة الدراسة – الاستبانة – التي صممها الباحث لتحقيق هذا الغرض.

التقارير المالية (Financial Reports): وهي المخرجات النهائية للنظام المحاسبي لشركة معينة، وهي الوسيلة الرئيسة لإيصال المعلومات النهائية لأصحاب المصلحة والجمهور، تتضمن هذه التقارير بالعادة صافي الربح، الميزانية العمومية، والتدفقات النقدية، والإفصاحات المرافقة للحاشية، والتي تشتمل على توفير تفاصيل حول مواضيع معينة، على النحو المنصوص عليه ضمن النسق المحاسبي ذي الشأن أي معلومات مالية تريد الشركة نشرها عن نفسها خلال موقعها الإلكتروني، والتقارير السنوية المنبثقة للمساهمين مرفق بها نشرة للمستثمرين المتوقعين فيما يتعلق بإصدار الأوراق المالية من قبل المؤسسة (Dabbicco & Mattei, 2021).

حدود الدراسة الدراسة:

- **الحدود البشرية:** اقتصرت الدراسة على عينة من المدراء الماليين والإداريين ومعدي التقارير المالية والمحاسبين والمراقبيين الماليين العاملين في شركات النقال الهاتفي الكويتية.
- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على الشركات الاتصالات الكويتية الثلاث المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية دون شمول المصارف الأخرى بالبحث.
- **الحدود الزمانية:** وهي الفترة التي استغرقت عملية جمع البيانات (الأولية والثانوية) اللازمة لإنجاز الدراسة، حيث طبق البحث خلال الفترة الواقعة ما بين شهر نوفمبر من عام 2021 وحتى فبراير من العام 2022.
- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على أثر مبادىء الحوكمة المؤسسية في تعزيز موثوقية التقارير المالية في الشركات محل الدراسة.

الطريقة والإجراءات

- **منهج الدراسة: تحقيقاً لأهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق.**

- **مجتمع الدراسة وعينتها: تمثل مجتمع الدراسة من جميع شركات اتصالات الهاتف النقال الكويتي المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية، ونظراً للقيود الخاصة بكبر حجم مجتمع البحث والوقت والتكلفة وصعوبة الاعتماد على أسلوب الحصر الشامل لجمع البيانات الأولية، اعتمد الباحث على أسلوب العينات، فلم يتم فرض أي قيود وضوابط تتحكم بالنتائج، وبناء على ذلك تعد هذه الدراسة ميدانية لكون**

المعلومات التي تم الحصول عليها مباشرة من المدراء الماليين والأداريين ومعدي التقارير المالية ورؤساء الأقسام والمحاسبين والمراقبين الماليين ومدققي الحسابات للشركات قيد الدراسة. كما اعتمد الباحث على أسلوب العينة العشوائية البسيطة في تحديد عينة الدراسة، حيث تمثل عينة الدراسة شاغلي الوظائف المحاسبية والمالية في شركات الاتصالات الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي ممن يشغلون منصب مدير مالي وإداري ومعدي التقارير المالية ورؤساء الأقسام والمحاسبين والمراقبين الماليين ومدققي الحسابات. ويوضح الجدول رقم (1) أسماء شركات الاتصال الكويتية، وعدد الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل.

الجدول (1) الاستبانات المرسلة والمستردة من عينة الدراسة

اسم الشركة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة	عدد الاستبانات الصالحة للتحليل	النسبة
زين	150	110	89	%80.9
فيفا	150	143	94	%65.7
أوريدو	150	112	91	%81.2
المجموع	**450**	**365**	**274**	%75.0

يلاحظ من الجدول السابق أن عدد الاستبانات الموزعة على **أفراد** عينة الدراسة (450) استبانة، استرد منها (365)، في حين بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (274) استبانة أي ما نسبته (75%) من إجماليّ الاستبانات المستردة. والجدول التالي يوضح خصائص **أفراد** عينة الدراسة:

الجدول(2) خصائص أفراد عينة الدراسة موزعين حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغيرات الوسيطية		العدد	النسبة
المؤهل العلمي	بكالوريوس فما دون	94	%34.3
	دراسات عليا (ماجستير + دكتوراه)	180	%65.7
العمر	30 سنة فأقل	50	%18.4
	31- 40 سنة	30	%10.9
	41- 50 سنة	90	%32.8
	51 سنة فأكثر	104	%37.9
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	44	%16.1
	من 5- 10سنوات	90	%32.8
	أكثر من 10 سنوات	140	%51.1
التخصص	محاسبة	84	%30.6
	اقتصاد	30	%10.9
	مالية ومصرفية	60	%21.9

	نظم معلومات	50	%18.3
	إدارة أعمال	50	%18.3

يلاحظ في الجدول (2) أن غالبية العينة من فئة دراسات عليا (ماجستير + دكتوراه) بنسبة (65.7%)، ومن العمر 51 سنة فأكثر بنسبة (37.9%)، وممن هم في خبرة أكثر من 10 سنوات بنسبة (51.1%%) وممن تخصصهم محاسبة بنسبة (30.6%). يظهر من خلال هذه النتائج أن جميع **أفراد** العينة المختارة هم من ذوي الكفاءات والشهادات العلمية والعملية العليا وممن يملكون خبرات عملية تقع في مجال عمل المحاسبة بكفاءة والتي تمكنهم من إدراك ما يحيط ببيئة العمل.

- **أداة الدراسة وطرق جمع البيانات: تم اعتماد قائمة الاستقصاء (الاستبيان) كأداة لجمع البيانات الأولية من أفراد عينة الدراسة، واشتملت القائمة على ثلاثة أجزاء، تمثل الجزء الأول البيانات الشخصية (الديموغرافية) عن أفراد عينة الدراسة، والجزء الثاني شمل مجالات المتغير المستقل، وهي: مبادىء الحوكمة المؤسسية، وأما الجزء الثالث تمثل بالمتغير التابع، وهو مجال موثوقية التقارير المالية. وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي، وهو: (5) درجة كبيرة جداً و(4) درجة كبيرة و(3) درجة متوسطة و(2) درجة قليلة و(1) درجة قليلة جداً. واحتُسبت درجة القطع بقسمة حاصل الفرق بين أعلى قيمة للمقياس (5)، وأقل قيمة فيه (1) على ثلاثة مستويات، أي أن درجة القطع [(5-1)/3=1.33]، بذلك تكون درجات التقدير ضمن ثلاث مستويات وهي: 1- 2.33 درجة تقدير منخفضة، و2.34- 3.67 درجة تقدير متوسطة، و3.68- 5 درجة تقدير مرتفعة.**

- **صدق أداة الدراسة:**

1- الصدق الظاهري Face Validity: تم التحقق من الصدق الظاهري لأداة البحث بعرضها بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين أصحاب الاختصاص والخبرة في مجال المحاسبة المالية والتدقيق، وطلب منهم الحكم على كل فقرة من فقرات الأداة من حيث: الوضوح، وسلامة الصياغة اللغوية، ومدى انتمائها للمجال الذي صنفت تحته، ثم الإضافة أو الحذف أو التعديل، أو أية ملاحظات يرونها هامة؛ وبناء على آراء المحكمين

وملاحظاتهم واقتراحاتهم، تم إعادة صياغة بعض الفقرات وتعديلها، وتم حذف بعض الفقرات بحيث اصبح عدد فقراتها بصورتها النهائية (26) فقرة.

2- صدق المحتوى Content Validity: تم التأكد من صدق المحتوى باستخدام أسلوب معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation coefficient) للاعتمادية والثقة، وذلك للتأكد من اتساق متغيرات الدراسة مع بعضها البعض من خلال ارتباط المتغيرات ببعضها البعض، حيث تراوحت معاملات الصدق لمقياس مبادىء الحوكمة المؤسسية ما بين (0.829- 0.994)، أما مقياس موثوقية التقارير المالية فقد بلغ (0.971)، كما بلغ الصدق الكلي للمقياس ككل (0.892)، الأمر الذي انعكس أثره على الصدق الذاتي للمقياس الكلي لمتغيرات البحث.

- **ثبات أداة الدراسة:**

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha)، والتي بلغت (ألفا=0.96)، مما يدل على درجة ثبات مرتفعة لعينة الدراسة تتناسب واغراض البحث العلمي، وتحقيق موثوقية في ثبات نتائجه عند تطبيقية. والجدول رقم (3) يوضح ذلك.

الجدول (3) معاملات الصدق والثبات لأداة البحث ككل ولكل مجال من مجالاتها الخمسة

مجالات المقياس		عدد الفقرات	معامل الارتباط لقياس الصدق	معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات
مبادىء الحوكمة المؤسسية	الشفافية	5	**0.895	0.87
	المساءلة	5	**0.978	0.90
	المسؤولية	5	**0.829	0.85
	العدالة	5	**0.994	0.93
موثوقية التقارير المالية		6	**0.971	0.85
الأداء ككل		**26**	****0.892**	**0.96**

المعالجة الإحصائية: استعان الباحث ببرنامج التحليل الإحصائي SPSS/25 لتحليل البيانات التي جُمعت من خلال أداة البحث، واستُخدِمت اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) لإثبات الفرضيات الفرعية، وتحليل الانحدار الخطي المتعدد، وذلك لإثبات صحة الفرضية الرئيسة.

نتائج التحليل الاحصائي:

لغاية وصف مستوى فاعلية مبادىء الحوكمة المؤسسية ومستوى موثوقية التقارير المالية في شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت، تم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من معنوية المتغيرات ومدى فاعلية العناصر، والجدول الأتي يوضح ذلك:

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور أداة الدراسة

مجالات المقياس/ المتغيرات		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التقدير
مبادىء الحوكمة المؤسسية	مبدأ المساءلة	4.04	0.74	1	مرتفعة
	مبدأ الشفافية	3.71	0.77	2	متوسطة
	مبدأ المسؤولية	3.67	0.83	3	مرتفعة
	مبدأ العدالة	3.64	0.71	4	متوسطة
موثوقية التقارير المالية		**3.56**	**0.79**	**5**	**متوسطة**

يوضح الجدول رقم (4) أعلاه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداة الدراسة ككل، حيث جاء مبدأ المساءلة بالترتيب الأول بتقدير مرتفع، بمتوسط حسابي (4.04)، يلية في الترتيب الثاني مبدأ الشفافة بمتوسط حسابي (3.71) وبتقدير مرتفع، في حين جاء مبدأ المسؤولية في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (3.67)، وبتقدير متوسط، و**أخيراً** جاء مبدأ العدالة بمتوسط حسابي (3.64) بتقدير متوسط. أما المتغير التابع وهو موثوقية التقارير المالية فقد جاء بالترتيب الأخير بمتوسط حسابي (3.56) وبتقدير متوسط.

اختبار فرضيات الدراسة

قبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراس، يجب التأكد من ملاءمة البيانات لافترضات تحليل الانحدار، ويتم ذلك من خلال عدة اختبارات، أهمها اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، ومعامل تضخم التباين (Variance Inflationary Factor/ VIF) لكل متغير من متغيرات الدراسة مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين المسموح به للقيمة 10.

1- **التوزيع الطبيعي للبيانات:** من شروط تطبيق الاختبارات البارامترية (Parametric) تحقيق التوزيع الطبيعي، بحيث تخضع البيانات التي جُمعت للتوزيع الطبيعي، ولإثبات ذلك يتم استخدام اختبار كولموجروف – سمير نوف (Kolmogrove-Smirov)، والجدول رقم (5) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار (Kolmogrove-Smirov).

الجدول رقم (5) نتائج اختبار Kolmogrove-Smirov لقياس التوزيع الطبيعي للبيانات

		الشفافية	المساءلة	المسؤولية	العدالة	موثوقية التقارير المالية
العدد		274	274	274	274	274
معلمات عادية(a)	المتوسط الحسابي	3.71	4.04	3.67	3.64	3.56
	الانحراف المعياري	0.77	0.74	0.83	0.71	0.79
الفروق الاكثر تطرفاً	المطلق	0.296	0.307	0.232	0.235	0.237
	الموجب	0.261	0.257	0.218	0.209	0.231
	السالب	-0.296-	-0.307-	-0.232-	-0.235-	-0.237-
إحصائية الاختبار		0.296	0.307	0.232	0.235	0.237
قيمة Asymp. Sig. (2-tailed)		**0.000c**	**0.000c**	**0.000c**	**0.000c**	**0.000c**

a: توزيع اختباري طبيعي.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول السابق، أن جميع قيم الدلالة الإحصائية هي أصغر من مستوى المعنوية البالغ 5% وهي دالة إحصائياً، وبناءً على ذلك نتوصل إلى أن بيانات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي.

2- معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF): من شروط استخدام تحليل الانحدار خلو الأبعاد من الارتباط الخطي المتعدد، وللتأكيد على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد، تم حساب معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)، والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول رقم (6) تحليل التباين لأبعاد المتغير المستقل (VIF)

مبادىء الحوكمة المؤسسية	معامل تضخم التباين
مبدأ الشفافية	**3.806**
مبدأ المساءلة	**4.547**
مبدأ المسؤولية	**3.337**
مبدأ العدالة	**2.814**

يوضح الجدول (6) أن جميع قيم معامل تضخم التباين هي أكبر من 1 وأقل 10، وهذه النتيجة دلالة على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد.

3- اختبار الارتباط الخطي الذاتي Autocorrelation: وهو اختبار يستخدم للتأكد من صحة استخدام الانحدار الخطي لإثبات الفرضيات، حيث يتم في ضوئة معرفة فيما إذا وُجِدت ارتباطات بين الأخطاء العشوائية، ووجود التحيز بين المعاملات المقدرة، التي سوف تؤثر على دقة التحليل للبيانات، ونتيجة لذلك عدم

الحصول على نتائج دقيقة للبحث. وللتأكد من خلو ظاهرة الارتباط الخطي الذاتي يُستخدم اختبار ديربن واتسون Durbin Watson حيث قورنت نتائج اختبار ديربن – واتسون المحسوبة بالقيم الجدولية، إذ يحتوي جدول ديربن واتسون على قيمتين، قيمة عظمى، وتعرف du، وقيمة صغرى وتعرف dl، وللتأكد من خلو ظاهرة الارتباط الذاتي يجب أن تكون قيم ديربن واتسون المحسوبة أكبر من القيم العظمى الجدولية، الجدول رقم (7) يوضح قيم ديربن – واتسون المحسوبة.

جدول رقم (7) نتائج اختبار ديربن – واتسون

الفرضية	قيمة d-w	Dl	Du	النتيجة
H0	1.931	1.758	1.779	لا يوجد ارتباط ذاتي.
H01	1.902	1.758	1.779	لا يوجد ارتباط ذاتي.
H02	1.977	1.758	1.779	لا يوجد ارتباط ذاتي.
H03	1.938	1.758	1.779	لا يوجد ارتباط ذاتي.
H04	1.957	1.758	1.779	لا يوجد ارتباط ذاتي.

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم ديربن – واتسون لأبعاد الفرضيات هي أكبر من القيم العظمى الجدولية، وهذه النتيجة دلالة على خلو البيانات من ظاهرة الارتباط الخطي الذاتي.

بعد التأكد من أن بيانات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي، وخلوها من ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد، وظاهرة الارتباط الذاتي، وتلك النتيجة دلالة على صلاحّية استخدام الانحدار الخطي لإثبات فرضيات الدراسة.

نتائج فروض الدراسة

1- **اختبار الفرضية الرئيسية (HO): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمبادئ الحوكمة المؤسسية في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.** استُخدِم تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لإثبات الفرضية الرئيسية.

جدول رقم (8) نتائج اختبار نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد بين مبادئ الحوكمة المؤسسية وتعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	درجة الحرية	مجالات المتغير المستقل	قيمة Beta	F المحسوبة	مستوى لدلالة Sig
تعزيز موثوقية التقارير المالية	0.883	0.779	4	مبدأ الشفافية	0.192	416.156	0.000
			269	مبدأ المساءلة	0.205		0.000
				مبدأ المسؤولية	0.138		0.000
			273	مبدأ العدالة	0.093		0.000

يظهر الجدول السابق أن قيمة F المحسوبة والبالغة 416.156 وقيمة الدلالة الإحصائية البالغة (α =0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (α = 0.05)، ومن خلال نتيجة معامل الارتباط R = 0.883 وأن أبعاد المتغير المستقل تفسر 0.883% من المتغير التابع، وتبين ذلك من نتيجة معامل التحديد R2 = 0.779، وبناءً عليه نرفض الفرضية العدمية الرئيسية، ونقبل الفرضية البديلة يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مبادئ الحوكمة المؤسسية وتعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية. وتخلص إلى أن هناك علاقة إيجابيّة وأثر بين المتغير التابع موثوقية التقارير المالية والمتغير المستقل مبادئ الحوكمة المؤسسية.

ولإثبات صحة الفرضيات الفرعية استخدم تحليل الأنحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لتحديد نسبة تفسير كل بعد من أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع كل على حده، وكانت النتائج كالتالي:

2- الفرضية الفرعية الأولى (HO1): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) لمبدأ الشفافية في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

جدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين مبدأ الشفافية وتعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	درجة الحرية	المتغير المستقل	قيمة Beta	T الجدولية	T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
تعزيز موثوقية التقارير المالية	0.803	0.644	1	مبدأ الشفافية	0.667	1.960	32.808	0.000
			272					
			273					

يوضح الجدول (9) ثبوت المعنوية الإحصائية لمبدأ الشفافية، وذلك من خلال أن قيمة T المحسوبة 32.808 أكبر من T الجدولية والبالغة 1.960، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مبدأ الشفافية وتعزيز موثوقية التقارير المالية، وأن قيمة الدلالة الإحصائية والبالغة (α =0.000) هي أصغر من مستوى المعنوية (α = 0.05).

وفي ضوء النتائج السابقة نرفض الفرضية الفرعية (الصفرية)، ونقبل الفرضية البديلة الأولى، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ الشفافية في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية. بالإضافة إلى وجود إثبات علاقة موجبة بين البعدين مستدلين على ذلك من خلال عامل الارتباط R= 0.803، وأن قيمة معامل التحدي R2 = 0.644 ويستدل من ذلك على أن مبدأ الشفافية يفسر ما مقداره 0.803% من عامل موثوقية التقارير المالية، وأن قيمة Beta والبالغة 0.667 تدل على أن أي تغيير بوحدة واحدة في مبدأ الشفافية يقابله تغيير بقيمة 0.667 في عامل موثوقية التقارير المالية.

3- الفرضية الفرعية الثانية (HO2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) لمبدأ المساءلة في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

جدول رقم (10) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين مبدأ المساءلة وتعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	درجة الحرية	المتغير المستقل	قيمة Beta	T الجدولية	T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
تعزيز موثوقية التقارير المالية	0.830	0.689	1 272 273	مبدأ المساءلة	0.643	1.960	36.234	0.000

يوضح الجدول (10) ثبوت المعنوية الإحصائية لمبدأ المساءلة، وذلك من خلال أن قيمة T المحسوبة 36.234 أكبر من T الجدولية والبالغة 1.960، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مبدأ المساءلة وموثوقية التقارير المالية، وأن قيمة الدلالة الإحصائية والبالغة (α =0.000) هي أقل من مستوى المعنوية (α = 0.05).

وفي ضوء النتائج السابقة نرفض الفرضية الفرعية (الصفرية)، ونقبل الفرضية البديلة الأولى، يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمبدأ المساءلة في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت

للأوراق المالية. بالإضافة إلى وجود إثبات علاقة موجبة بين البعدين مستدلين على ذلك من خلال عامل الارتباط R= 0.830، وأن قيمة معامل التحديد R2 = 0.689 ويستدل من ذلك على أن مبدأ المساءلة يفسر ما مقداره 0.830% من عامل موثوقية التقارير المالية، أن قيمة Beta والبالغة 0.643 تدل على أن أي تغيير بوحدة واحدة في مبدأ المساءلة يقابله تغيير بقيمة 0.643 في عامل موثوقية التقارير المالية.

4- الفرضية الفرعية الثالثة (HO3): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) لمبدأ المسؤولية في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

جدول رقم (11) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين مبدأ المسؤولية وتعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	درجة الحرية	المتغير المستقل	قيمة Beta	T الجدولية	T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
تعزيز موثوقية التقارير المالية	0.766	0.587	1 272 273	مبدأ المسؤولية	0.662	1.960	29.029	0.000

يوضح الجدول (11) ثبوت المعنوية الإحصائية لمبدأ المسؤولية، وذلك من خلال أن قيمة T المحسوبة 29.029 أكبر من T الجدولية والبالغة 1.960، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مبدأ المسؤولية وموثوقية التقارير المالية، وأن قيمة الدلالة الإحصائية والبالغة (α =0.000) هي أقل من مستوى المعنوية (α = 0.05).

وفي ضوء النتائج السابقة نرفض الفرضية الفرعية (الصفرية)، ونقبل الفرضية البديلة الأولى، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ المسؤولية في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية. بالإضافة إلى وجود إثبات علاقة موجبة بين البعدين مستدلين على ذلك من خلال عامل الارتباط R = 0.766، وأن قيمة معامل التحديد R2 = 0.587 ويستدل من ذلك على أن مبدا المسؤولية يفسر ما مقداره 0.766% من عامل موثوقية التقارير المالية، إن قيمة Beta والبالغة 0.662 تدل على أن أي تغيير بوحدة واحدة في مبدأ المسؤولية يقابله تغيير بقيمة 0.662 في عامل موثوقية التقارير المالية.

5- الفرضية الفرعية الرابعة (HO4): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) لمبدأ العدالة في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

جدول رقم (12) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين مبدأ العدالة وتعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	درجة الحرية	المتغير المستقل	قيمة Beta	T الجدولية	T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
تعزيز موثوقية التقارير المالية	0.747	0.558	1 272 273	مبدأ العدالة	0.672	1.960	27.408	0.000

يوضح الجدول (9) ثبوت المعنوية الإحصائية لمبدأ العدالة، وذلك من خلال أن قيمة T المحسوبة **27.408** أكبر من T الجدولية والبالغة 1.960، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مبدأ العدالة وتعزيز موثوقية التقارير المالية، وأن قيمة الدلالة الإحصائية والبالغة (α =0.000) هي أقل من مستوى المعنوية (α = 0.05).

وفي ضوء النتائج السابقة نرفض الفرضية الفرعية (الصفرية)، ونقبل الفرضية البديلة الأولى، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ العدالة في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن شركات الاتصالات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية. بالإضافة إلى وجود إثبات علاقة موجبة بين البعدين مستدلين على ذلك من خلال عامل الارتباط R = 0.747، وأن قيمة معامل التحديد R2 = 0.558 ويستدل من ذلك على أن مبدأ العدالة يفسر ما مقداره 0.747% من عامل موثوقية التقارير المالية، وأن قيمة Beta والبالغة 0.672 تدل على أن أي تغيير بوحدة واحدة في مبدأ العدالة يقابله تغيير بقيمة 0.672 في عامل موثوقية التقارير المالية.

مناقشة نتائج الدراسة:

أسفرت نتائج الدراسة أن شركات الاتصالات الكويتية المدرجة في بورصة الكويت تهتم بتفعيل مبدأ الشفافية ومبدأ المساءلة بدرجة مرتفعة، الذي بدوره يعكس فاعلية مرتفعة، ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى أن توظيف البيان المالي بصفه دورية بحيث تقوم بإيضاح السياسات والمتغيرات التي تجري في الشركة بشكل عام. فضلاً عن أن إدارة الشركة تقوم بتعريف العاملين بالسياسات والإجراءات اللازمة عند تصميم التقارير المالية التي باتت تعد جزءاً من الواجبات اليومية،

وأيضاً تمنح الصلاحيات الكاملة للعاملين في قسم إعداد البيانات والأقسام المحاسبية بغية التوصل للنتائج التي تقود للابتكار في العمل.

وفي السياق ذاته، أوضحت النتائج أنّ الشركات تقوم بتطبيق مبدأ العدالة ومبدأ المسؤولية ولكن بدرجة متوسطة، ويعزى ذلك إلى عدم اهتمام الإدارات العليا بشكل نسبي بلجنة التدقيق الداخلي والخارجي التي لها دور محوري بنظام المحاسبة وتجهيز البيان المالي، علاوة على الفعالية المتوسطة فيما يتعلق بوجود توصيف وظيفي يوضح أدوار ومسؤوليات الموظفين داخل الشركة.

كما وبينت الدراسة فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية أنّ شركات الاتصالات الكويتية تقدم قوائم وبيانات مالية مناسبة بدرجة متوسطة ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى التزام الموظفين بالإفصاح عن الوقائع والعمليات المالية والمحاسبية من أجل تزويد أصحاب المصالح والمستخدمين بمعلومات قيمة وذات فائدة لاتخاذ قرارات ذكية، كما ويمكن تفسير ذلك إلى أن بعض الافصاحات هي اختيارية لذا فهي أقل تمثيلات في التقارير المالية.

وأظهرت النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية إلى وجود تأثير إيجابيّ فاعل لمبادئ الحوكمة المؤسسية على دعم موثوقية التقارير المالية، ويعزى ذلك إلى أن هذه المبادئ تسهم في تطوير جودة التقارير وبذلك تزيد من موثوقيتها، كما تعمل على إيضاح التغيرات الحاصلة في السياسات والمعايير المحاسبية خلال فترات متباينة، إلى جانب أن تفعيل مبدأ العدالة ومبدأ المسؤولية يسهمان في إتمام الأعمال وبلوغ المقاصد وإيجاد قنوات اتصال قوية بين جميع الموظفن لاستيعاب الأساليب والإجراءات المتعلقة بالحوكمة المؤسسية وهذا من شأنه يطور من أداء الموظفين نحو المزيد من الإبداع والابتكار ويعزز من قدراتهم الإنتاجية وبالتالي يحسن جودة التقارير المالية وموثوقيتها.

التوصيات:

1- إنشاء لجان حوكمة في شركات الاتصلات موضوع الدراسة مهمتها تصويب الأخطاء وتصحيح التقارير.
2- إعداد نشرات دائمة تبرز أهمية وضرورة الحوكمة وأخذ مبادئها على محمل الجد عند إعداد التقارير المالية لشركات موضوع الدراسة.
3- زيادة اهتمام الإدارات العليا بشكل مضاعف وبلجنة التدقيق الداخلي والخارجي التي لها دور محوري بنظام المحاسبة وتجهيز البيان المالي.

4- التنسيق بين كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي والإدارة التنفيذية لإرساء مفهوم المسؤولية والعدالة في الشركات محل الدراسة.

5- نشر الوعي عن ثقافة ومفهوم مبادئ الحوكمة وتكثيف الجهود لتبني مبادىء الحوكمة المصرفية لدى كافة الأطراف المستفيدة من شركات الاتصالات محل الدراسة من خلال تهيئة الدورات التدريبية.

6- وضع خطة تدقيق لشركات الاتصالات محل الدراسة بالاتساق مع مبادىء الحوكمة لتسهيل الوصول الى تقييم دقيق يعكس موثوقية التقارير المالية التي تصدرها.

7- القيام بتحليل مالي معمق للقوائم المالية الخاصة بشركات الاتصالات محل الدراسة للتحقق من مدى مراعاتها لكافة المبادئ وبذات القدر من الاهتمام، لتسليط الضوء على المحاسن والمنافع التي توجدها للعملاء؛ لأنّ شركات الاتصالات في حقيقتها هي مؤسسات اقتصادية خدمية.

8- القيام بإجراء المزيد من الدراسات التطبيقية التي تبحث في أثر مبادئ الحوكمة على متغيرات أخرى مثل: قرارات المستثمرين فيها، وجودة التقارير المالية، والقيمة السوقية، والأداء التشغيلي، وقيمة المنشأت، وجذب الفرص الاستثمارية الجديدة، ورضا العملاء، وتحقيق الميزة التنافسية، وتجويد الأداء، والنهوض بالخدمات في قطاع الاتصالات، وقطاعات أخرى مماثلة.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- أحمد، رقية.(2019). دور الحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، 7(1)، 1-16.

- باصم، محمد.(2019). دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: دراسة تحليلية لمؤشر الشفافية ومؤشر المساءلة والمحاسبة في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، (77)، 551 – 602.

- بن بحلق، طلال.(2020). أسس القياس والإفصاح المحاسبي لمعاملات الوقف وأثرها على ترشيد القرارات في المؤسسات الوقفية مع دراسة ميدانية بدولة الكويت. (اطروحة دكتوراة غير منشورة)، جامعة كفر الشيخ، مصر.

- الحربي، ألاء.(2021). أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول". مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 29(3)، 223-253.

- خنفر، مؤيد والمطارنة، غسان.(2006). تحليل القوائم المالية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

- خنفر، مؤيد.(2019). أثر تطبيق الحوكمة على تعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية. مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، 15(20)، 335-350.

- الريس، يوسف.(2019). تأثير قواعد الحوكمة على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- شريف، بربريس.(2019). دور وآليات الحوكمة فى الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الرياضية. مجلة منازعات الأعمال، (44)، 85-61.

- الطاهر، توايتية وبلغول، هشام.(2021). دور مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن القوائم المالية دراسة حالة الشركة الوطنية للتوزيع الكهرباء والغاز – مديرية أم البواقي–. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 5(1)، 178–210.

- العبيدان، هشام.(2020). حوكمة الشركات في الكويت... "بين القواعد والواقع"، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/2/11، من الرابط:https://www.alraimedia.com/article/1512740

- عثماني، أحمد وكسنة، محمد. (2020). أثر تطبيق حوكمة المؤسسات في الإفصاح عن تكلفة الموارد البشرية: دراسة ميدانية بمؤسسة نفطال بالجلفة. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 6(1)، 87–106.

- عكار، زينب وسلطان، وفاء. (2020). دور مبادئ وآليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي دراسة تطبيقية في شركة التامين الوطنية. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، 12(29)، 175–204.

- القاسم، نضال وأبو بشارة، جمال.(2019). مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في كليات وأقسام التربية الرياضية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية. مجلة دراسات العلوم التربوية، 46، 693–711.

- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. (2011). المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية، ترجمة: مجموعة طلال أبو غزالة الدولية، عمان: مؤسسة طلال ابو غزالة.

- المروان، مصعب وأبو خشبة، عبدالعال والسعد، صالح.(2021). دور الحوكمة في مكافحة الفساد المالي في وحدات القطاع العام في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، 5(19)، 125 – 190.

- موسى، آمنة.(2021). دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الاتصالات السعودية STC". مجلة رماح للبحوث والدراسات، (54)، 81–115.

- موقع أولاً الاقتصاد والأعمال.(2021). "قطاع الاتصالات الكويتي 2020: انكماش الأرباح يقلص "شهية" الانفاق الاستثماري، 2021، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/2/11، من الرابط: https://www.awalan.com/Article/12409/%

- نجا، أماني. (2019). دراسة دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 10(4)، 224-253.

- الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات.(2022). بيانات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لدولة الكويت"، 2022، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/2/11، من الرابط: https://www.citra.gov.kw/sites/ar/Pages/ict_indicators.aspx

- الوكيل، منال.(2021). تأثير مبادئ الحوكمة على الأداء الوظيفي: دراسة تطبيقية على حي شرق مدينة نصر. المجلة العربية للإدارة، 41(4)، 107-127.

المراجع الأجنبية:

- Ahmed, R.(2019). The role of governance in reducing creative accounting practices and their impact on the quality of accounting information: an applied study. World Journal of Economics and Business, 7(1), 1-16. (in Arabic)

- Akkar, Z & Sultan, W. (2020). The role of governance principles and mechanisms in improving financial performance an applied study in the National Insurance Company. Journal of Anbar University of economic and Administrative Sciences, 12 (29), 175-204. (in Arabic)

- Al- Harbi, A.(2021). The impact of corporate governance on the quality of financial reporting: an applied study on banks listed on the Saudi stock market "Tadawul". Journal of the Islamic University for economic and Administrative Studies, 29 (3), 223-253. (in Arabic)

- Al- Obaidan, H.(2020). Corporate governance in Kuwait... Retrieved on 11/2/2022, from the link: https://www.alraimedia.com/article/1512740. (in Arabic)

- Al Qasim, N. & Abu Bishara, J.(2019). The extent to which the principles of governance are applied in the faculties and departments of physical education in Palestinian higher education institutions. Journal of educational science studies, 46, 693-711. (in Arabic)

- Alazemi, M. & Al Omari, A.,(2021).The Application Level of Institutional Governance in the Islamic Institutions and Banks in Kuwait. The International Journal of Business Ethics and Governance (IJBEG), 3(3), 85-102.

- Almaqtari, F. A., Hashed, A. A., Shamim, M., & Al-ahdal, W. M. (2021).Impact of corporate governance mechanisms on financial reporting quality: a study of Indian GAAP and Indian Accounting Standards. Problems and Perspectives in Management, 18(4), 1-13. DOI:10.21511/ppm.18 (4).2020.01.

- Al-Marwan, M., aboukhsheba, A. A. & Al-Saad, S.(2021). The role of governance in combating financial corruption in public sector units in Saudi Arabia: a field study. Arab Journal of literature and humanities, Arab Foundation for Education, Science and literature,5 (19) 125 – 190. (in Arabic)

- Al-Rais, Y.(2019). The impact of governance rules on profit management: an applied study on industrial and service companies listed on the Palestine exchange. (Unpublished master's thesis), Islamic University, Gaza, Palestine. (in Arabic)

- Al-Taher, T. & belghoul, H.(2021). The role of corporate governance principles in the disclosure of financial statements Case Study of the national electricity and gas distribution company – Umm Al-bawaqi Directorate -. Journal of research in finance and accounting, 5(1), 178-210. (in Arabic)

- Al-Wakil, M.(2021). The impact of governance principles on job performance: an applied study on the East Nasr City neighborhood. Arab Journal of management, 41(4), 107-127. (in Arabic)

- Arab Society of Certified Public Accountants.(2011). International Accounting Standards issued by the international standards committee, translation: Talal Abu Ghazaleh International Group, Amman: Talal Abu Ghazaleh Foundation. (in Arabic)

- Bassem, M.(2019). The role of governance in promoting integrity and combating corruption: an analytical study of the Transparency Index and the accountability index in Saudi Arabia. Journal of Umm Al-Qura University for sharia sciences and Islamic studies, (77), 551-602. (in Arabic)

- Ben-Bahlaq,T.(2020).Accounting Measurement and Disclosure Basis for Waqf Transactions and its Impacts on Rationalizing Decisions in Waqf Institutions in Kuwait. (Unpublished doctoral thesis), Kafr el-Sheikh University, Egypt. (in Arabic)

- Dabbicco, G., & Mattei, G.(2021).The reconciliation of budgeting with financial reporting: A comparative study of Italy and the UK. Public Money & Management, 41(2), 127-137.

- Dick, W., & Missonier-Piera, F.(2010). Financial reporting under IFRS: a topic based approach. West Sussex: John Wiley & Sons.

- Khanfar, M & Almatarina, G.(2006). Analysis of financial statements. Amman: Dar Al Masirah publishing & distribution. (in Arabic)

- Khanfar, M. (2019).The impact of the implementation of governance on enhancing transparency and disclosure in the financial reports of commercial banks in the kingdom of Saudi Arabia. Journal of North African Economics, 15 (20), 335-350. (in Arabic)

- Mohan, A., & Chandramohan, S.(2018).Impact of corporate governance on firm performance: Empirical evidence from India. IMPACT: International Journal of Research in Humanities, Arts and Literature (IMPACT: IJRHAL), 6(2), 209-218.

- Musa, A.(2021). The role of applying corporate governance principles to achieving transparency of accounting information: an applied study on STC STC". Ramah Journal of research and studies, (54), 81-115. (in Arabic)

- Naga, A. (2019). Study the role of corporate governance in improving performance. Scientific journal of business and environmental studies, 10 (4), 224-253. (in Arabic)

- Osmani, A. & ksna, M. (2020). The impact of the application of corporate governance in the disclosure of the cost of human resources: a field study at Naftal Foundation in jelfa. Journal of Business Administration and Economic Studies, 6(1), 87-106. (in Arabic)

- Public authority for communications and Information Technology.(2022). Data communications industry and Information Technology of the state of Kuwait," and 2022, retrieved on 11/2/2022, from the link:https://www.citra.gov.kw/sites/en/Pages/ict_indicators.aspx. (in Arabic)

- Salman, M., & Laouisset, J.(2020).The governance in the corporate excellence model- The 4th generation model. International Journal of Business Ethics and Governance, 3(2), 73-95.

- Sheriff, B.(2019). The role and mechanisms of governance in reducing administrative and financial corruption in sports institutions. Journal of business disputes, (44), 85-61. (in Arabic)

- Site first economy and business.(2021). "The telecommunications sector in Kuwait 2020: the shrinkage of profits reduces the "appetite" to investment spending, 2021, retrieved on 11/2/2022, from the link:https://www.awalan.com/Article/12409/%.(in Arabic)